

...ملف الفساد الاداري يتصدر اهتمامات الحكومة العراقية خلال العام الجديد ... «الفضيلة» يطالب الحكومة بكشف مصير بليونى دولار فى موازنة العام الماضى  
بغداد - عمر ستار الحياة - 08/01/02//

تستعد الحكومة العراقية لخوض «معركة» عام 2008 ضد الفساد الاداري والمالى الذى استشرى خلال العام الماضى وكان اهم علاماته هروب رئيس هيئة النزاهة الى الولايات المتحدة بعد تبادل اتهامات الفساد مع الحكومة واختتم بمطالبة «حزب الفضيلة» الحكومة بالكشف عن مصير بليونى دولار من موازنة 2007.

وذكر مصدر فى رئاسة الوزراء لـ «الحياة» ان «ملف الفساد الاداري والمالى يمثل تحدياً كبيراً امام الحكومة خلال العام الحالى الذى سيكون عام الاعمار والخدمات ومكافحة الفساد» مشيراً الى ان «الحكومة اعلنت 2008 عام الحرب على الفساد الاداري والمالى وتفعيل الاقتصاد العراقي والبدء بعملية الاعمار والبناء بعد ان كان 2007 عام الحرب على الارهاب وتحقيق الامن والاستقرار».

واضاف المصدر «ان بعض ملفات قضايا الفساد التى اثبتت خلال العام المنصرم اخرجت الحكومة خصوصاً بعد الكشف عن مسؤولين ومدراء تحيط بهم الشكوك حول قضايا فساد وتزوير شهادات».

وشهد عام 2007 ايضاً فضيحة هروب القاضي راضى الراضى، الرئيس السابق لمفوضية النزاهة الى الولايات المتحدة وطلبه اللجوء السياسى هناك وتقديمه وثائق يتهم فيها مسؤولين ووزراء كباراً فى الحكومة بقضايا فساد، كما اتهم الراضى رئيس الوزراء نوري المالكي بالتدخل لوقف الاجراءات القانونية ضد وزراء. الا ان الحكومة اتهمت الراضى ايضاً بضلوعه بقضايا فساد مالى واداري.

وطالبت كتلة الفضيلة البرلمانية اول من امس الحكومة بتقديم الحساب الختامى لموازنة عام 2007 لمعرفة مصير بليونى دولار لم تصرف من موازنة عام 2007 التى بلغ اجمالها حوالى عشرة بلايين دولار.

وقال رئيس الكتلة النائب حسن الشمري فى مؤتمر صحافى «تم صرف 40 فى المئة فقط من موازنة عام 2007 وفقاً للتقارير الواردة من الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة المالية ومن اللجنة الاقتصادية فى البرلمان».

واوضح ان «المبالغ المخصصة لموازنة العام الماضى كانت عشرة بلايين دولار بعد طرح موازنة اقليم كردستان. لذا ووفقاً للتقارير فإنه من المفترض ان المتبقي هو ستة بلايين دولار»، لافتاً الى ان ذلك «لا ينسجم مع الرقم الذى قدمته وزارة المالية فى تقريرها الذى يشير الى ان المتبقي يتراوح بين 3 و4 بلايين ما يدعونا الى التساؤل عن مصير اكثر من بليونى دولار لا يجيب عليها الحساب الختامى الذى لم تقدمه الحكومة».

يذكر ان البرلمان العراقي فشل الاثنين، لليوم الثانى على التوالى، فى التصويت على موازنة العام 2008 التى كان يفترض ان تقر قبل نهاية العام 2007 بسبب عدم اكتمال النصاب.

وحضر 112 نائباً من اصل 275 الاثنين الى مقر البرلمان فى حين ان النصاب المطلوب هو 138. ولم يحضر الاحد سوى مئة نائب. ومن المقرر ان يمدد البرلمان دورته حتى اقرار الموازنة.

وكانت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس طالبت خلال زيارتها العراق فى منتصف كانون الاول (ديسمبر) الماضى باقرار الموازنة سريعاً لتأمين الاموال اللازمة للخدمات الاساسية فى العراق.